

10 كانون الثاني/يناير 2020
صادر عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير



الأصل: الإنجليزية

الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير
ورقة تقديمية لاجتماع يوم 6 شباط/فبراير 2020

مقدمة والولاية القانونية للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين الخامس والسادس للدول الأطراف

1. أثناء المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقد في طوكيو خلال الفترة 26-30 آب/أغسطس 2019، تناولت الدول الأطراف عددًا من التوصيات المتعلقة بالفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير التي جاءت نتيجة مناقشات الفريق أثناء اجتماعيه للذات عقدًا في 31 كانون الثاني/يناير و 04 نيسان/إبريل 2019، ووافقوا على عدد من العناصر الدائمة في جدول الأعمال والمهام المتكررة والمحددة للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير أثناء الفترة بين المؤتمرين الخامس والسادس للدول الأطراف.

2. واتباعًا لتوصيات الفريق الواردة في تقرير الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف، فإن الدول الأطراف:

- أ. عبر عن قلقه نظراً لأنه خلال العام التقويمي 2018، كان أقل من نصف عدد الدول الأطراف المقرر أن تقدم تقريرها قد قدمت تقاريرها السنوية إلى الأمانة بحلول الموعد النهائي في 31 أيار/مايو 2019، استمراراً لاتجاه أخذ في الانخفاض.
- ب. أشار إلى أن تقديم التقارير الأولية والسنوية يعد إلزاماً قانونياً لجميع الدول الأطراف وأن الدول الأطراف التي لا تقدم التقارير تخالف المعاهدة؛
- ج. حث الدول الأطراف المتأخرة في تقديم تقاريرها على تقديم تقاريرها إلى الأمانة وطلب من الرئيس تذكير هذه الدول الأطراف بالتزاماتها بشكل ثنائي؛
- د. دعا جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة للدعوة إلى تقديم التقارير بما يتفق مع استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير التي اعتمدت خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف؛
- هـ. دعم وضع نظام للمساعدة الثنائية العملية في تقديم التقارير (بين النظراء)؛
- و. رَحَّب بإدخال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت كوسيلة إضافية لتقديم التقارير الأولية والسنوية؛
- ز. أيد التعديلات المقترحة على الوثيقة "الإبلاغ عن المصادرات والواردات المصرح بها أو الفعلية من الأسلحة التقليدية: أسئلة وأجوبة" لكي تعكس إدخال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت (الملحق ب من تقرير الرئيسين المشاركين)؛
- ح. ألزم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بتقديم مقترح لتعليمات استخدام منصة تبادل المعلومات؛
- ط. أيد عناصر جدول الأعمال الدائمة والمهام المحددة المتكررة للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة ما بين المؤتمرين الخامس والسادس للدول الأطراف، طبقاً لما يتضمنه المرفق ج من تقرير الرئيسين المشاركين.
- ي. رَحَّب بالاجتماع غير الرسمي الأول لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه التي تتعامل معها الدول الأطراف أو تعاملت معه كأساس قوي لمزيد من تبادل المعلومات.

3. تتمثل العناصر الدائمة في جدول الأعمال التي كلفت الدول الأطراف الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بتناولها كحد أدنى فيما يلي:

- أ. الحالة الراهنة للامتثال لالتزامات إعداد التقارير؛
- ب. التحديات المتعلقة بإعداد التقارير؛
- ج. القضايا الموضوعية المتعلقة بإعداد التقارير والشفافية؛
- د. السبل التنظيمية لتبادل المعلومات؛

هـ. الاستفادة من المعلومات المتولدة من تقديم التقارير الإلزامي؛

و. منصة تكنولوجيا المعلومات: وظائف إعداد التقارير والشفافية؛

ز. ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين السادس والسابع للدول الأطراف.

4. وبموجب كل عنصر من هذه العناصر الدائمة في جدول الأعمال، كلفت الدول الأطراف الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بمهام متكررة وأخرى محددة أثناء الفترة بين المؤتمرين الخامس والسادس للدول الأطراف:

أ. فيما يتعلق بالحالة الراهنة للامتثال للالتزامات إعداد التقارير، سوف يستعرض الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير حالة تقديم التقارير، خلال كل اجتماع من اجتماعاته، وبالتالي يركز على التقدم المحرز بالمقارنة بتحديثات الحالة السابقة.

ب. بخصوص التحديات المتعلقة بإعداد التقارير، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، كحد أدنى، بما يلي:

(1) منح المشاركين الفرصة لمناقشة التحديات المتعلقة بتقديم التقارير الأولية والسببية بدقة وفي الوقت المناسب وبنقاش سبل دعم الدول الأطراف في معالجة هذه التحديات، بغية تقديم توصيات إلى المؤتمر السادس للدول الأطراف؛

(2) منح المشاركين الفرصة للمناقشة وتقديم مقترحات التعديلات والأسئلة والإجابات الإضافية للوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية؛

(3) مناقشة المبادرات التي تهدف إلى تنفيذ الوثيقة بعنوان "استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير"، التي أُقرت أثناء المؤتمر الرابع للدول الأطراف؛

(4) أخذ قائمة التعليقات والمقترحات المتعلقة بقوالب إعداد التقارير، وأداة تقديم التقارير من خلال شبكة الإنترنت، في الاعتبار (المرفق أ بتقرير الرئيس إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف)، وفيما يتعلق بالمادة 13 من المعاهدة، النظر في التعديلات الواجب إجراؤها في قوالب تقديم التقارير لمعالجة أوجه عدم اليقين وعدم الاتساق، أو لضمان التوافق مع أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات العامة المقترحة التي يمكن البحث فيها وتتيح الاستعلام واستخلاص البيانات؛

(5) مناقشة استمرار تطوير وثيقة 'التدابير على المستوى الوطني الرامية إلى تيسير الامتثال للالتزامات وتعهدات الإبلاغ الدولية'.

ج. بشأن القضايا الموضوعية المتعلقة بإعداد التقارير والشفافية، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، كحد أدنى، بما يلي:

(1) منح المشاركين فرصة إثارة ومناقشة قضايا موضوعية بشأن التزامات إعداد التقارير التي يمكن أن تستفيد من نظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير؛

(2) رصد وتنسيق العمل التالي بشأن مشروع تيسير التعرف على الأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة 2 (1) من المعاهدة في "النظام المُنسّق" لمنظمة الجمارك العالمية؛

(3) مناقشة قضية قابلية البيانات الواردة في التقارير السنوية للمقارنة.

د. بشأن السبل التنظيمية لتبادل المعلومات، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، كحد أدنى، بما يلي:

(1) منح المشاركين فرصة مناقشة الآليات المهيكلية أو العمليات أو الصيغ التي تيسر تبادل المعلومات طبقاً لما تتطلبه المعاهدة أو تشجّع عليه، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التشغيلي؛

(2) متابعة تنفيذ النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، وبخاصة الاجتماع غير الرسمي بين الدول الأطراف المهتمة لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه.

هـ. بشأن الاستفادة من المعلومات المتولدة من تقديم التقارير الإلزامي، سوف يتيح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الفرصة للمشاركين لتقديم أو اقتراح المشروعات الرامية للاستفادة من المعلومات الواردة في التقارير الأولية والسنوية بأسلوب يتيح متابعة هذه التقارير، مع أخذ وظائف منصة تكنولوجيا المعلومات الجاري تطويرها في جدول الأعمال.

و. بشأن وظيفتي تقديم التقارير والشفافية لمنصة تكنولوجيا المعلومات، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، كحد أدنى، بما يلي:

- 1) رصد وتقييم استخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت؛ ومنصة تبادل المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة، وسوف يقدم المساعدة إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في تطوير إمكانية تتيح المعلومات المتولدة، وبخاصة من خلال التقارير السنوية، في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها تتيح الاستعلام واستخلاص البيانات. وسوف يتم هذا من خلال المجموعة الاستشارية غير الرسمية من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير التي أنشئت أثناء المؤتمر الخامس للدول الأطراف، والتي سوف ترفع تقاريرها إلى الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لكي يسترشد بها الفريق في عمله؛
 - 2) إتاحة الفرصة للمشاركين لاقتراح إدخال تغييرات وتحسينات مستقبلية على منصة تكنولوجيا المعلومات لتحسين الشفافية وتيسير تنفيذ التزامات تقديم التقارير وتبادل المعلومات بموجب المعاهدة.
- ز. فيما يتعلق بولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة من المؤتمر السادس للدول الأطراف إلى المؤتمر السابع للدول الأطراف، سوف يعد الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير مقترحاً لكي ينظر فيه المؤتمر السادس للدول الأطراف، والذي سوف يتضمن كحد أدنى العناصر الدائمة في جدول الأعمال والمهام المتكررة المبينة أعلاه.

5. وقد أعد الرؤساء المشاركون هذه الورقة التقديمية من أجل تفصيل مهام الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال المناقشات التي ستعقد في الفترة بين المؤتمرين الخامس والسادس للدول الأطراف، ولكي تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الاستعداد بكفاءة لاجتماع الفريق الأول المقرر عقده في جنيف في 06 شباط/فبراير 2020. تشرح الورقة خلفية المهام المعطاة، وتلخص المقترحات والمناقشات السابقة، وتحدد عناصر للمناقشة وتضع عددًا من المقترحات لكي ينظر فيها المشاركون في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير. وينبغي أن يؤدي هذا إلى ضمان مناقشة مهيكلية وفعالة أثناء الاجتماع. ونظرًا لأن الورقة تتضمن العديد من الدعوات للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من أجل تقديم مقترحاتهم بشأن موضوعات معينة، فإن الرؤساء المشاركون يشجعون المشاركين أيضًا على استخدام الورقة لتقديم أية مقترحات خطية إلى الرئيسين المشاركين وإلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة قبل الاجتماع.

عنصر جدول الأعمال رقم 1: الحالة الراهنة للامتثال للالتزامات إعداد التقارير

مهمة متكررة: سوف يستعرض الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير حالة تقديم التقارير، خلال كل اجتماع من اجتماعاته، وبالتالي يركز على التقدم المحرز بالمقارنة بتحديثات الحالة السابقة.

6. يتم استعراض حالة تقديم التقارير في المعتاد من خلال عرض تقديمي تقدمه أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. أثناء الاجتماع الذي سوف يعقد في 6 شباط/فبراير 2020، سوف تقدم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة نظرة عامة على حالة تقديم التقارير، والتقدم المحرز بالمقارنة بالتحديث السابق للحالة.

عنصر جدول الأعمال رقم 2: التحديات المتعلقة بإعداد التقارير

مهمة متكررة 1: سوف يمنح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المشاركين الفرصة لمناقشة التحديات المتعلقة بتقديم التقارير الأولية والسنوية بدقة وفي الوقت المناسب ويناقش سبل دعم الدول الأطراف في معالجة هذه التحديات، بغية تقديم توصيات إلى المؤتمر السادس للدول الأطراف.

7. هذه المهمة المتكررة تدرج بصورة تقليدية في الولاية القانونية للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لكي توفر للدول الأطراف منصة مستمرة لتبادل المشكلات والصعوبات بالإضافة إلى الحلول والممارسات الفضلى، في مجال تنظيم وتنفيذ التزاماتها في مجال تقديم التقارير. وفي هذا الصدد، ذكرت بعض الدول الأطراف خلال الاجتماعات السابقة الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ إجراءات فعالة لجمع المعلومات وإعداد التقارير، في حين عرضت بعض الدول الأطراف كيفية تعاملها مع مثل هذه التحديات في منظومة المراقبة الخاصة بها.

8. لذلك، سوف يدعو الرؤساء المشاركون جميع الدول الأطراف لتبادل خبراتها في تقديم التقارير، وسوف يحثون بصفة خاصة الدول الأطراف التي لم تفي (حتى الآن) بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير على مشاركة العقبات التي حالت دون تقديمها للتقارير. ولكن، وبوضوح الرئيسان المشاركان أنه سيجري تناول ثلاثة موضوعات بموجب عناصر جدول الأعمال التالية، أي تلك المتعلقة بالوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية (<https://thearmstradetreaty.org/hyper->)

9. وسوف تقوم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أيضاً، بموجب هذه المهمة، بإحاطة المشاركين بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ منظومة المساعدة الطوعية العملية الطوعية الثنائية الأطراف والإقليمية في مجال تقديم التقارير (من النظر إلى النظر)، والتي دعمت تطويرها الدول الأطراف في التقرير النهائي للمؤتمر الخامس للدول الأطراف. ويتعلق هذا بالمشروع الذي اقترح لأول مرة في اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 8 آذار/مارس 2018 وأشار إليه بعد ذلك في الوثائق السابقة بعنوان "قائمة بأسماء خبراء ي مجال إعداد التقارير" أو "الدعم الأساسي للدول الأطراف الأخرى في مجال إعداد التقارير"، وتجدر الإشارة إلى تقرير الرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف وإلى التقرير النهائي للمؤتمر الرابع للدول الأطراف. وكما سبق الشرح في تقارير اجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، فإن المساعدة سوف تتطوي على معالجة المسائل التي تثيرها الدول الأطراف فيما يتعلق بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير والتي لا تغطيها الوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية. وعلى وجه التحديد، تتجه النية إلى أن ترسل الدول التي لديها أسئلة محددة بشأن كيفية تقديم تقاريرها أو بشأن أي عنصر من عناصر تقديم التقارير رسالة بريد إلكتروني أو أن تتصل بأحد النظراء للحصول على إجابة بشأن هذا السؤال المحدد. وفي هذا الصدد، يُقصد من هذه المساعدة أن تكون بمثابة أداة مساعدة إضافية، تُضاف على سبيل المثال إلى الوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة'.

10. يشترط في الوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية أن ينظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في مقترحات التعديل والأسئلة والأجوبة الإضافية. وفي هذا الصدد، يلزم تقديم مثل هذه المقترحات قبل اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بوقت كاف لإتاحة الوقت المناسب للمشاركين في الفريق لدراسة المقترحات. لذلك، يدعو الرئيس المشاركون المشاركون في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى تقديم أي مقترحات لإجراء تعديلات أو إدراج أسئلة وأجوبة إضافية إلى الرئيسين المشاركين وإلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة قبل اجتماع الفريق الذي يرغبون في أن تناقش فيه مقترحاتهم بعشرة أيام على الأقل.

مهمة متكررة 3: يُناقش الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المبادرات التي تهدف إلى تنفيذ الوثيقة بعنوان "استراتيجية النوعية بشأن إعداد التقارير"، التي أُقرَّت أثناء المؤتمر الرابع للدول الأطراف، التي اعتمدت أثناء المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

13. من أجل الرصد الفعال لاستراتيجية الدعوة وأثرها، فقد تم تضمين هذا في ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال عملية التحضير التي سبقت المؤتمر الخامس للدول الأطراف. وطلب الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة إحاطة المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بشأن أي مبادرات قاموا بها تركز على تحسين الامتثال لواجبات تقديم التقارير طبقاً للمعاهدة.

14. في أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 31 كانون الثاني/يناير عام 2019، وبعد أن أعطت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة نظرة عامة على تدابيرها الرامية إلى تذكير الدول الأطراف بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير، وخططها الدعوية في هذا الصدد، لم يُبلغ سوى واحد فقط من المشاركين عن مبادرة توعية تتعلق بتقديم التقارير. في أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 04 نيسان/إبريل 2019، لم تُجر أي مداخلات تخص هذا الموضوع.

15. وفي ضوء هذه الاستجابة المحدودة، أكد الرئيس المشارك مجدداً على أهمية أن يضع جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة الشفافية في موضع الصدارة من أنشطة التوعية التي يقومون بها. وقد أبرز في تقريرهما أن العديد من الدول التي لا تقدم تقاريرها، فإن عدم تقديم التقارير ليس مسألة تتعلق بانعدام الخبرة أو بالإجراءات أو بالقدرات، ولكنها عادة ما تكون مسألة تتعلق بالافتقار للوعي بأهمية تقديم التقارير والافتقار للإرادة السياسية التي تعطي الأولوية لتقديم التقارير. لذلك يجب على جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة تصنيف تقديم التقارير كأحد الالتزامات الأساسية بموجب المعاهدة، وإعطاء الأولوية لتقديم التقارير في تواصلها بشأن معاهدة تجارة الأسلحة مع الدول الأطراف التي لا تقدم تقاريرها.

16. وإقراراً بالحاج الموقف، وبأهمية الدعوة، طلبت الدول الأطراف خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف من الرئيس أن يذكر الدول الأطراف المتأخرة في تقديم تقاريرها على وجه التحديد بالتزاماتها بشكل ثنائي، ودعت جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى الدعوة إلى تقديم التقارير بما يتفق مع استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير.

17. بناءً على طلب الدول الأطراف، سوف يقدم رئيس مؤتمر الدول الأطراف، خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المقرر عقده في 06 شباط/فبراير، إحاطة إلى المشاركين بشأن جهوده لتذكير الدول الأطراف المتأخرة بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير. وبعد ذلك، سوف تقدم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إحاطة للمشاركين بشأن جهودها في مجال التوعية بشأن إعداد التقارير وسوف يعرض عدد من الدول الأطراف تنفيذها لمشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي التي تركز على الامتثال للالتزامات تقديم التقارير.

18. كما يدعو الرئيس المشارك أيضاً جميع الدول الأطراف الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية إلى إحاطة المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بأية جلسات تنقيفية أو فعاليات ترويجية في مجال إعداد التقارير قد تكون عقدتها منذ ذلك الحين، وبشأن أي مبادرة تركز على تحسين الامتثال لواجبات إعداد التقارير.

مهمة محددة 1 لمؤتمر الدول الأطراف الخامس والسادس: مع أخذ قائمة التعليقات والمقترحات المتعلقة بقوالب إعداد التقارير، وأداة تقديم التقارير من خلال شبكة الإنترنت، في الاعتبار (المرفق أ بقرار الرؤساء المشاركين إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف)، وفيما يتعلق بالمادة 13 من المعاهدة، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بالنظر في التعديلات الواجب إجراؤها في قوالب تقديم التقارير لمعالجة أوجه عدم اليقين وعدم الاتساق، أو لضمان التوافق مع أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات العامة المقترحة التي يمكن البحث فيها ونتائج الاستعلام واستخلاص البيانات.

19. تيسيراً لتقديم التقارير، اعتمدت الدول الأطراف، خلال المؤتمر الثاني للدول الأطراف، نماذج تقديم التقارير الأولية والتقارير السنوية وأوصت باستخدامها. وهذه النماذج متاحة من خلال الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة. أثناء عملية التحضير التي سبقت المؤتمر الثالث للدول الأطراف، تقرر ترك هذه النماذج دون تغيير لعدة سنوات من أجل توفير قدر من الاستقرار لجهود تقديم التقارير. لذلك، لم تُناقش هذه النماذج سواء أثناء المؤتمر الثالث أو الرابع للدول الأطراف. وقد تضمنت ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس للدول الأطراف مراجعة النماذج في ضوء ما يلي: (1) الإشارات المتزايدة من الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة إلى تعقيد النماذج، و(2) استحداث أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، التي تعتبر النماذج أساساً لها.

20. في أثناء اجتماعي الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير اللذان عقدا في 31 كانون الثاني/يناير و04 نيسان/إبريل 2019، بالإضافة إلى الاجتماعات خلال الفترة ما بين الدورتين، تبادل المشاركون عدداً من التعليقات والمقترحات بشأن النماذج. ولكن، في نيسان/إبريل، تقرر أنه نظراً للارتباط المتأصل بين النماذج وبين أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، فإنه يجب ألا تعقد مناقشات شاملة بشأن النماذج إلا بعد إتاحة الفرصة للدول الأطراف لاستخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت وتقديم التقارير من خلالها. ولهذا الغرض، سوف يوفر الرئيس المشارك قائمة تضم جميع التعليقات والمقترحات كأساس لتجديد المناقشات بشأن النماذج فيما بعد المؤتمر الخامس للدول الأطراف.¹

¹ سوف تتضمن القائمة أيضاً التعليقات والمقترحات بشأن (استخدام) أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت. ولكن الرئيسين المشاركين أوضحوا، خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف، أنهما قد تلقيا تعليقات بشأن النماذج فقط.

21. أُنِجَت القائمة في صورة المرفق أ بتقرير الرؤساء المشاركين إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف وهي مرفقة أيضاً بهذه الورقة التقديمية (انظر الملحق 1). وطبقاً لما توضحه القائمة ذاتها، صُنِفَت التعليقات والمقترحات بين التعليقات والمقترحات المتعلقة بالنماذج بصفة عامة والتعليقات والمقترحات المتعلقة تحديداً بآلآب الإبلاغ الأولي وآلآب الإبلاغ السنوي على التوالي. كما تفرق القائمة بين التعليقات والمقترحات الرسمية والتعليقات والمقترحات الموضوعية.

22. خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف، وكذلك خلال عملية التحضير، توخى عددٌ من الدول الأطراف الحرص في تعديل النماذج خلال هذه المرحلة، بل إن بعضهم دعا إلى عدم إجراء أي تغيير. واستجابة لتعليقاتهم، حُدِّثَت ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لتوضيح أن الفريق العامل ينبغي أن ينظر في هذه التعديلات المزمع إجراؤها على النماذج والتي تعد ضرورية لمعالجة أوجه انعدام اليقين أو انعدام الاتساق، أو لضمان التوافق مع أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات المقترحة القابلة للبحث.

23. ويودّ الرئيسان المشاركان التأكيد بشدة على أن المناقشة المفتوحة بشأن التعديلات التي تُجرى لهذه الأغراض تعد هامة، لسببين على الأقل. أولاً، كما أشار الرئيسان المشاركان من قبل في قسم 'آفاق المستقبل' من تقرير الرئيسين المشاركين إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف، فإن "تركيز الفريق العامل على معالجة انخفاض معدل تقديم التقارير لا يعني إغفال القضايا الهامة المتعلقة بنوعية التقارير ومدى شفافتها". وفي هذا الصدد، من الواضح أن أوجه انعدام اليقين وانعدام الاتساق في آوآب تقديم التقارير على وجه خاص تؤثر على جودة تقديم التقارير وينبغي معالجتها. ثانياً، بغض النظر عن جودة التقارير، فإن التعديلات اللازمة لضمان التوافق مع أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت ومع قاعدة البيانات التي يمكن البحث فيها ليست اختيارية إذا أردنا ضمان التطابق التام بين آوآب وبين (نماذج تقديم التقارير) الموجودة في أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت وإذا أردنا المضي قدماً في تطوير قاعدة البيانات العامة القابلة للبحث فيها.

24. ومع أخذ هذا في الاعتبار، سوف يقدم الرئيسان المشاركان قائمة بجميع التعليقات والمقترحات كأساس للمناقشة أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020. وسوف تقوم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بدور ها بتقديم وثيقة تحدد التعديلات التي تراها ضرورية لمعالجة أوجه انعدام اليقين وانعدام الاتساق أو لضمان التوافق مع أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت ومع قاعدة البيانات العامة المقترحة التي يمكن البحث فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يتوجه الرئيسان المشاركان بالدعوة إلى المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لتقديم أي مقترحات للصياغة إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

مهمة محددة 2 لمؤتمري الدول الأطراف الخامس والسادس: سوف يناقش الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير استمرار تطوير وثيقة التدابير على المستوى الوطني الرامية إلى تيسير الامتثال للالتزامات وتعهيدات الإبلاغ الدولية.

25. أوصى المؤتمر الثالث للدول الأطراف بالنظر في "وثيقة التدابير الوطنية" (التدابير على المستوى الوطني الرامية إلى تيسير الامتثال للالتزامات وتعهيدات الإبلاغ الدولية)؛ عرض الرئيسان المشاركان الوثيقة خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 31 كانون الثاني/يناير 2019 باعتبارها إحدى أدوات الدعم التي أنتجت في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من أجل تيسير عمل الدول الأطراف. وبعد ذلك، أُتِجَت من خلال قسم متطلبات تقديم التقارير من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة. تحتوي الوثيقة على تدابير لمساعدة الحكومات في مجابهة تحديات تنظيم عمل الإبلاغ بطريقة تفي بالالتزامات الإبلاغ بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

26. بناءً على اقتراح أحد المشاركين أثناء الاجتماع بأن تستفيد وثيقة التدابير الوطنية من المزيد من المناقشات في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ومداخلات من جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة، فقد قام الرئيسان المشاركان بتضمين تلك الوثيقة في جدول أعمال اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 04 نيسان/إبريل 2019 لتبادل وجهات النظر المبدئية بشأن مدى الرغبة في الاستمرار في تطويرها. لم يُناقش هذا الموضوع أثناء الاجتماع، ولكن في ضوء أهميته كأداة للدعم، فقد أدرجت الوثيقة على أي حال كموضوع ضمن ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير للفترة ما بعد المؤتمر الخامس للدول الأطراف.

27. استعداداً لاجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020، يدعو الرئيسان المشاركان الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين للتدبر في مدى الرغبة في الاستمرار في تطوير هذه الوثيقة. ويجب على المشاركين الذين يرون فائدة في استمرار التطوير النظر في إمكانية تولي زمام هذا الموضوع، بالتشاور مع الرئيسين المشاركين ومع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، وتقديم ورقة عمل قبل اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020.

عنصر جدول الأعمال رقم 3: القضايا الموضوعية المتعلقة بإعداد التقارير والشفافية

مهمة متكررة 1: سوف يتيح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير للمشاركين فرصة إثارة ومناقشة قضايا موضوعية بشأن التزامات إعداد التقارير التي يمكن أن تستفيد من نظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير.

28. وهذه مهمة متكررة تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إثارة أي موضوعات بشأن جوهر أي التزام وارد في المادة 13 من المعاهدة. لذلك سوف يدعو الرئيس المشاركون جميع المشاركين إلى إثارة أي قضية موضوعية يريدون مناقشتها في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، بخلاف القضايا التي يتضمنها بالفعل جدول الأعمال، ويُفضل أن يتم ذلك قبل اجتماع الفريق الذي سوف يعقد في 06 شباط/فبراير 2020.

مهمة متكررة 2: سوف يتولى الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير رصد وتنسيق العمل التالي بشأن مشروع تيسير التعرف على الأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة 2 (1) من المعاهدة في "النظام المنسق" لمنظمة الجمارك العالمية.

29. يرجع هذا المشروع إلى اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 31 أيار/مايو 2018، حين أوضحت الإحاطة التي قدمها ممثل منظمة الجمارك العالمية أنه باستثناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن معظم الأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة 2 (1) من معاهدة تجارة الأسلحة غير مصنفة برمز جمركية محددة تتيح التعرف على تلك الأسلحة التقليدية في النظام المنسق. ونظراً لأن المناقشات أوضحت أن هذا من الأمور المؤسفة ليس من منظور تقديم التقارير وحفظ السجلات فحسب، بل من ناحية إنفاذ الرقابة على نقل الأسلحة، فقد وافق المشاركون بالإجماع على أنه من المفيد استحداث رموز جمركية محددة للأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة 2 (1) من معاهدة تجارة الأسلحة، بالنسبة للأسلحة التي ليس لها رموز. بينت الإحاطة أن التعديلات المتعلقة بالأسلحة التقليدية لن تكون مثيرة للخلاف وأن الأسلحة التقليدية مهيأة بطبيعتها إلى أن تندرج تحت رموز محددة. وسيكون من المفضل استهداف إجراء التعديل في استعراض عام 2027، مما يتطلب الانتهاء من التعديلات بحلول عام 2024. ويجب تقديم هذه التعديلات من الدول الأعضاء ع طريق إدارتها الجمركية، وربما بالتعاون مع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

30. منذ إجراء الإحاطة، ظل المشروع على جدول الأعمال في كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير وحظي بدعم واسع، ولكن على الرغم من نية القيام بذلك، لم تتخذ خطوات محددة حتى الآن قبل المؤتمر الخامس للدول الأطراف.

31. كما أشار الرئيس المشاركون خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف، فإن مقترحات تعديل النظام المنسق تعتبر في مسألة وطنية في المقام الأول، ولذلك تركز ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير على رصد الجهود وتنسيقها. وفي هذا الصدد، يدعو الرئيس المشاركون الدول الأطراف إلى مناقشة هذه القضية مع إدارتها الجمركية الوطنية ومشاركة تعليقاتها مع المشاركين في الفريق، بالإضافة إلى أي مشروعات ماضية أو حالية شاركت فيها تلك الإدارات، بغية تعديل النظام المنسق في مجال الأسلحة التقليدية. وفي النهاية، لن تكون هناك جدوى من السعي لإتمام المشروع والقيام بجهد منسق مثل إصدار ورقة مفاهيم إلا إذا دعمته إدارات الجمارك الوطنية وسعت لإتمامه.

32. وفي الوقت نفسه، سوف تنظر أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أيضاً في نوع الدعم الذي يمكنها تقديمه للعملية. ويمكن لمثل هذا الدعم أن يشمل، من بين جملة أمور أخرى، التواصل مع المنظمات وأنظمة التحكم (الإقليمية) ذات الصلة التي تتعامل مع قوائم الأسلحة التقليدية الخاضعة للرقابة، لكي تكتشف ما إذا كانت جهود مماثلة قد بُذلت في هذه المننديات في الماضي.

مهمة محددة لمؤتمر الدول الأطراف الخامس والسادس: سوف يناقش الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير قضية قابلية البيانات الواردة في التقارير السنوية للمقارنة.

33. في أثناء عملية التحضير التي سبقت المؤتمر الخامس للدول الأطراف، أثارت قضية قابلية البيانات الواردة في التقارير السنوية للمقارنة في اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 31 كانون الثاني/يناير 2019، أثناء المناقشات التي جرت بشأن فعالية ووضوح النماذج المعدة لتقديم التقارير الأولية والسنوية. أشار أحد المشاركين على وجه التحديد إلى أن تمكين الدول الأطراف في المادة 13 (3) من المعاهدة من الإبلاغ إما عن الصادرات والواردات المصرح بها أو عن الصادرات والواردات الفعلية يجعل مقارنة بيانات الصادرات والواردات الواردة في التقارير السنوية ومطابقتها ضرباً من المستحيل. واقترح أن يناقش الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير كيفية

معالجة هذه القضية، والتي يمكن أن تتضمن توصية الدول الأطراف بأن تبلغ عن نفس نوع البيانات إما الصادات والواردات المصرح بها أو الصادات والواردات الفعلية. ورداً على ذلك، أشار مشارك آخر إلى عدم إمكانية الإبلاغ عن الصادات الفعلية لأسباب عملية.

34. وفي اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 04 نيسان/إبريل 2019، أشار الرئيس المشارك إلى تضمين هذا الموضوع في ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة التي تلي المؤتمر الخامس للدول الأطراف، وهي الولاية التي أيدتها بعد المؤتمر الخامس للدول الأطراف بعد ذلك.

35. كما تناول تقرير الرؤساء المشاركين المقدم إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف والمرفق أ منه قضية قابلية المقارنة من خلال القائمة التي تم جميع تعليقات المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ومقترحاتهم فيما يتعلق بنماذج تقديم التقارير وأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت.

36. في تلك القائمة، قام الرئيس المشارك بتضمين تعليقات المشاركين التي ترى أن الطبيعة الطوعية لاستخدام نماذج الإبلاغ تمثل إحدى العقبات التي تعترض قابلية مقارنة المعلومات الواردة في التقارير السنوية. وطبقاً لرأي المشاركين، فإنه على الرغم من أن المعاهدة لا تحدد صراحة المعلومات التي يجب على الدول الأطراف من الناحية القانونية تضمينها في تقريرها السنوي، إلا أن النماذج تمثل الفهم الشائع للمعلومات التي ينبغي على الدول الأطراف تضمينها كحد أدنى لما تبلغ عنه. وطبقاً لرأي المشاركين، فإن هذا يضمن حداً أدنى من قابلية المقارنة، إلا أن هناك قضايا أخرى تتعلق بقابلية المقارنة تتعلق بقالب الإبلاغ السنوي بصفة خاصة.

37. وفي تقرير الرؤساء المشاركين المقدم إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف ذاته، ذكر الرؤساء المشاركون أيضاً قضية قابلية البيانات الواردة في التقارير السنوية للمقارنة، كمثال لما سبق ذكره أعلاه فيما يتعلق بنماذج تقديم التقارير، وذكروا تحديداً أن "التركيز على معالجة انخفاض معدل تقديم التقارير لا يعني إغفال القضايا الهامة المتعلقة بنوعية التقارير ومدى شفافتها".

38. وفي هذا الصدد يقترح الرئيس المشارك عقد مناقشة مفتوحة بشأن قابلية البيانات الواردة في التقارير السنوية للمقارنة، مع التركيز على ما تريد الدول الأطراف تحقيقه في هذا المجال وأيضاً على التدابير التي يمكن اتخاذها تحقيقاً لهذه الأهداف. ويجب على المشاركين العازمين على اقتراح تدابير محددة النظر في إمكانية تولى زمام هذا الموضوع، بالتشاور مع الرئيسين المشاركين، ومع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، وتقديم ورقة عمل قبل اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020.

39. ويرغب الرئيس المشارك بالفعل في إلقاء الضوء على ثلاثة عناصر.

40. أولاً، فيما يتعلق بإمكانية الإبلاغ إما عن الصادرات والواردات المصرح بها أو الصادرات والواردات الفعلية، يجب أن يكون من الواضح أن المادة 13 (3) تنص على هذه المرونة. ولهذا السبب، فإن هذه المرونة يعكسها أيضاً نموذج تقديم التقارير السنوية والوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية. وسوف يكون أي اتفاق بين جميع الدول الأطراف على الإبلاغ عن هذه أو تلك، كحد أقصى، صورة توصية من مؤتمر الدول الأطراف و/أو تعديل في نماذج تقديم التقارير الطوعية.

41. ثانياً، لا يعني التركيز خلال المناقشات السابقة على موضوع "التصاريح والعمليات الفعلية" أنه ليس باستطاعة المشاركين إثارة قضايا أخرى تتعلق بقابلية المقارنة. على سبيل المثال، خلال المناقشات المتعلقة بنماذج تقديم التقارير التي جرت أثناء اجتماعي الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 31 كانون الثاني/يناير و04 نيسان/إبريل، حدد المشاركون أيضاً إمكانية الإبلاغ من خلال نموذج تقديم التقارير السنوية إما عن كمية الأسلحة المستوردة أو المصدرة أو عن قيمتها باعتبارها إحدى القضايا المتعلقة بقابلية المقارنة.

42. ثالثاً، يبين هذان العنصرين، وكذلك الشرح المبين أعلاه، وجود رابط بين قابلية البيانات الواردة في التقارير السنوية للمقارنة وبين نموذج تقديم التقارير السنوية. نظراً لأن جميع الدول الأطراف قد أيدت مهمة الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في مناقشة قضية قابلية البيانات الواردة في التقارير السنوية للمقارنة، فيجب ألا يمنع المشاركين من اقتراح تعديلات على نماذج تقديم التقارير السنوية لمعالجة قضية قابلية المقارنة. ولكن، على المشاركين أن يراعوا أنه فيما يتعلق بإدخال تعديلات على نماذج تقديم التقارير، فإن الدول الأطراف خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف قد منحت الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ولاية محددة للنظر في التعديلات "لمعالجة أوجه عدم اليقين وعدم الاتساق، أو لضمان التوافق مع أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات العامة المقترحة التي يمكن البحث فيها وتتيح الاستعلام واستخلاص البيانات" (انظر رقم 19).

عنصر جدول الأعمال رقم 4: السبل التنظيمية لتبادل المعلومات

مهمة متكررة: سوف يمنح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير للمشاركين فرصة مناقشة الآليات المهيكلية أو العمليات أو الصيغ التي تيسر تبادل المعلومات طبقاً لما تتطلبه المعاهدة أو تشجع عليه، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التشغيلي.

43. هذه مهمة متكررة تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير اقتراح أي صكوك من شأنها تقوية أو تعزيز أو تعجيل عمليات تبادل المعلومات التي تتطلبها المعاهدة أو تشجع الدول الأطراف على القيام بها في المواد 7 (6) 8 (1) و 11 (3) و 11 (5) و 13 (2) و 15 (2-4) و 15 (7). وفي هذا الصدد، يرحب الرئيس المشارك بأى مقترحات كتابية، ويفضل أن ترد قبل اجتماع الفريق في 06 شباط/فبراير 2020، وكذلك يرحب بالمقترحات الشفهية أثناء الاجتماع ذاته.

44. في أثناء التحضير للمؤتمر السادس للدول الأطراف، يرغب الرئيس المشارك في التركيز على آليتين جرى تطويرهما بالفعل، وهما منصة تبادل المعلومات في المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة، واجتماع تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة بين الدول الأطراف والدول الموقعة.

45. جرى تطوير منصة تبادل المعلومات في المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة بهدف أن تصبح قادرة على تيسير جميع عمليات تبادل المعلومات التي سبق ذكرها، حيثما كان ذلك ممكناً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنصة أيضاً تيسير عمل الأفرقة العاملة التابعة لمعاهدة تجارة الأسلحة، مما يتيح تبادل المعلومات في الفترة بين الدورات بطريقة أكثر تفاعلاً.

46. وقد قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة المنصة خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 31 كانون الثاني/يناير عام 2019. وفي أثناء هذا الاجتماع، واجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير التالي الذي عقد في 04 نيسان/إبريل 2019، شجع الرئيس المشارك ممثلي الدول الأطراف والدول الموقعة على التسجيل من خلال شبكة الإنترنت للوصول إلى المنطقة المقيدة، وطلباً كذلك من الأمانة تعزيز مشاركة الدول في المنطقة المقيدة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تطلب سوى 20 دولة حتى الآن إتاحة الدخول إلى المنطقة المقيدة، ولم يتم تحميل أي معلومات على المنصة. وبالتالي، ظلت منصة تبادل المعلومات أيضاً دون استخدام حتى يومنا هذا.

47. وعلى الرغم من أن الرئيسين المشاركين كانا عازمين في بداية الأمر على استخدام منصة تبادل المعلومات لإدارة المناقشات بشأن نماذج تقديم التقارير خلال الفترة بين الدورتين وأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، إلا أنه اتضح ضرورة وجود صورة من صور من التنظيم قبل توجيه الدول لاستخدام المنصة. ولهذا السبب، أوصى الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف، بأن تمنح الدول الأطراف الولاية القانونية لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة لصياغة تعليمات استخدام البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات. وسوف تقدم الأمانة هذه التعليمات لتناقش بعد ذلك أثناء انعقاد اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020 من خلال عنصر جدول الأعمال رقم 6، كجزء من عرضها التقديمي الأشمل الذي يتناول موضوعات متعددة تتعلق بمنصة تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون من الواضح تماماً أن انعدام المشاركة أو الاستخدام في الوقت الحالي لا يعكس انعدام قيمة المنصة أو عدم الاهتمام.

48. أما بالنسبة لاستخدامها الفعلي، فقد عقد الرئيس المشارك العزم بوضوح، أولاً، على البدء في استخدام المنصة كأداة في تحضيرهما الشخصي واجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير وللعمل أثناء الفترة بين الدورتين، وذلك على سبيل المثال لاستقاء مدخلات المشاركين بشأن مسائل محددة أو بشأن مسودات لوثائق قيد النظر لدى الفريق العامل. كما سوف يُشجع الرئيس المشارك الرؤساء والميسرين في أفرقة عمل معاهدة تجارة الأسلحة الأخرى على استخدامها بصورة مماثلة.

49. وثانياً، يُذكر الرئيس المشارك ويؤكد أن عمليات التبادل من خلال البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات كانت تمثل بالفعل أحد المستويات المحددة مسبقاً ضمن النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة الذي أيدته الدول الأطراف خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف، عقب المناقشات التي جرت في الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة واجتماع تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة السالف الذكر بين الدول الأطراف والدول الموقعة (انظر أيضاً أدناه). وسوف يناقش هذا الاستخدام في الاجتماع المشار إليه.

50. ثالثاً، ينبغي أيضاً على الدول الأطراف والدول الموقعة استخدام المنصة لأي عمليات أخرى تهدف إلى تبادل أو مشاركة المعلومات تتم من خلال المعاهدة، إذا اتفق هذا، بالطبع، مع صيغة البوابة الإلكترونية. ويمكن أن يتضمن هذا، على سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بتنفيذ المعاهدة وتطبيقها (راجع المادة 15).

51. وتحقيقاً لتوحيد المفاهيم فيما يتعلق بالغرض الموضوعي لمنصة تبادل المعلومات، سوف يدعو الرئيسان المشاركان، أثناء انعقاد اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020، جميع المشاركين لتبادل وجهات نظرهم بشأن الموضوعات المقترحة تبادلها من خلال المنصة، مع الأخذ في الاعتبار أن تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة سوف تتم تغطيته من خلال الاجتماع المخصص الذي سوف يعقد بين الدول الأطراف والدول الموقعة. وفي هذا الصدد، يطلب الرئيسان المشاركان أيضاً من المشاركين أن يسألوا الأطراف عما إذا كانت هناك أي قواعد إضافية لازمة بشأن المحتوى الموضوعي الذي يمكن تبادله من خلال المنصة.

مهمة محددة لمؤتمري الدول الأطراف الخامس والسادس: سوف يتابع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير تنفيذ النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، وبخاصة الاجتماع غير الرسمي بين الدول الأطراف المهمة لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه.

52. أطلق الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة أثناء اجتماع الفريق الذي عقد في 31 أيار/مايو 2018، وأيدته الدول الأطراف خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف. وتتمثل "المستويات" الثلاثة فيما يلي: (1) تبادل الآراء على مستوى السياسات بشأن تحويل الوجهة في الفريق العامل الفرعي المعني بالمادة 11، التابع للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة؛ (2) تبادل الآراء خلال الفترة بين الدورات بشأن المعلومات المتعلقة بالسياسات والمعلومات التشغيلية ذات الصلة من خلال منصة تبادل المعلومات؛ (3) اجتماع غير رسمي بين الدول الأطراف المهمة (ويمكن أن يضم الدول الموقعة) لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه يجري التعامل معها أو سبق التعامل معها. جاء هذا النهج استجابةً لتعبير الدول عن الحاجة لتدعيم المناقشات بشأن تحويل الوجهة باعتباره قضية تتعلق بالسياسات، يمتدنى لتبادل معلومات محددة وتشغيلية بشأن تحويل الوجهة بين الدول ولمناقشة حالات محددة، مع أخذ حساسية مثل هذه المعلومات، وسريتها، في الاعتبار.

53. وبعد مناقشة إنشائه أثناء اجتماعي الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير اللذان عقدا في 31 كانون الثاني/يناير و 04 نيسان/إبريل 2019، استضاف الرؤساء المشاركون للفريق خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف اجتماعاً لانطلاق اجتماع تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة بين الدول الأطراف والدول الموقعة، لوضع أسس الاجتماعات المقبلة. وقد أظهر هذا الاجتماع وجود دعم واسع لمثل هذا المنتدى، ولكنه أظهر أيضاً الحاجة لتطوير إطار مناسب لعمليات التبادل التي تتم من خلاله. ومع أخذ هذا في الاعتبار، سوف يُنظم اجتماع ثانٍ بين الدول الأطراف والدول الموقعة أثناء جولة اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة التي سوف تعقد في شهر شباط/فبراير 2020.

54. وكما أشار الرئيسان المشاركان أثناء المؤتمر الخامس للدول الأطراف، نظراً لأن النهج المكون من ثلاثة مستويات قد أنشئ وبدأ تنفيذه، فإن دور الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير يجب أن ينحصر في رصد تنفيذ النهج واجتماع تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة بين الدول الأطراف والدول الموقعة بوجه خاص. وفي هذا الصدد، فإن منصة تبادل المعلومات قد تمت تغطيتها أعلاه (انظر رقم 45 وما يليه) وفي ظل عنصر جدول الأعمال رقم 6 بشأن منصة تكنولوجيا المعلومات.

عنصر جدول الأعمال رقم 5: الاستفادة من المعلومات المتولدة من تقديم التقارير الإلزامي

مهمة متكررة: سوف يتيح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الفرصة للمشاركين لتقديم أو اقتراح المشروعات الرامية للاستفادة من المعلومات الواردة في التقارير الأولية والسنوية بأسلوب يتيح متابعة هذه التقارير، مع أخذ وظائف منصة تكنولوجيا المعلومات الجاري تطويرها في جدول الأعمال.

55. هذه المهمة متكررة من أجل تمكين المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من تقديم أو اقتراح المشروعات التي تهدف إلى استغلال المعلومات الواردة في التقارير الأولية والتقارير السنوية بأسلوب يتيح متابعة هذه التقارير، مثلاً، من خلال الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة. وفي هذا الصدد، يرحب الرؤساء المشاركون بأي مقترح كتابي قبل اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020، وبالمقترحات الشفهية أثناء الاجتماع ذاته.

56. وعلى أي حال، سوف ينصب تركيز الرئيسين المشاركين في إطار هذا البند من جدول الأعمال على المشروع المتعلق بمنصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة التي حظيت بالفعل بتوافق هائل بين المشاركين خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الذي عقد في 8 آذار/مارس 2018، والذي يتعلق بوظيفة تجعل المعلومات المتولدة، وبخاصة من خلال التقارير السنوية، متاحة في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها وتتيح الاستعلام واستخلاص البيانات.

57. ويعتبر هذا المشروع هاماً، نظراً لأن هدف تحقيق الشفافية في مجال تجارة الأسلحة الدولية، وهو أحد الأغراض الرئيسية للمعاهدة، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تقديم التقارير بشفافية وإمداد الجمهور بالبيانات الواردة في التقارير بشفافية. ويمكن أن تؤدي إتاحة البيانات الواردة بالتقارير على نحو يتسم بالشفافية إلى تحفيز الدول الأطراف على تخصيص قدرات كافية لتصحيح التقارير. وفي هذا الصدد يجب أن يكون واضحاً لجميع المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير أن أي تقدم في تطوير قاعدة البيانات التي يمكن البحث فيها يتطلب أيضاً قرارات بشأن قضايا أخرى تتعلق بالفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، مثل نماذج تقديم التقارير وقضايا أكثر عمومية مثل موازنة تكنولوجيا المعلومات.

58. سوف تعقد مناقشة بشأن تطوير قاعدة البيانات التي يمكن البحث فيها في إطار عنصر جدول الأعمال رقم 6، بعد عرض تقديمي تقدمه أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بشأن عدد من الموضوعات المتعلقة بمنصة تكنولوجيا المعلومات.

عنصر جدول الأعمال رقم 6: منصة تكنولوجيا المعلومات: وظائف إعداد التقارير والشفافية

مهمة متكررة 1: سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير برصد وتقييم استخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت؛ ومنصة تبادل المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة، وسوف يقدم المساعدة إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في تطوير إمكانية تتيح المعلومات المتولدة، وبخاصة من خلال التقارير السنوية، في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها تتيح الاستعلام واستخلاص البيانات. وسوف يتم هذا من خلال المجموعة الاستشارية غير الرسمية من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير التي أنشئت أثناء المؤتمر الخامس للدول الأطراف، والتي سوف ترفع تقاريرها إلى الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لكي يسترشد بها الفريق في عمله.

59. حظي موضوع منصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة بأهمية خاصة لدى الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير أثناء عملية التحضير التي سبقت المؤتمر الخامس للدول الأطراف. في أثناء اجتماعي الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير اللذان عقدا في 31 كانون الثاني/يناير و 04 نيسان/إبريل 2019، قامت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بتعريف المشاركين على الموقع الإلكتروني الجديد لمعاهدة تجارة الأسلحة، والمنطقة المقيّدة منه، التي تضمن أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت ومنصة تبادل المعلومات وقاعدتي بيانات جهات الاتصال الوطنية والقوائم الوطنية للأصناف الخاضعة للرقابة. كما أتيحت أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت للمرة الأولى للدول الأطراف لتقديم تقاريرها السنوية من خلالها.

60. ولمتابعة هذا، سوف تقدم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020، إحاطة للمشاركين عن عدد من الموضوعات التي سبق تناولها في هذه الورقة التقديمية: أ) (استخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت؛ ب) تعليمات استخدام البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات (انظر رقم 42 وما يليها)؛ ج) المجموعة الاستشارية من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير؛ د) قاعدة البيانات القابلة للبحث التي تحتوي على المعلومات المتولدة، وبخاصة من خلال التقارير السنوية، التي تتيح الاستعلام واستخراج البيانات (انظر رقم 53 وما يليها).

61. بالنسبة لأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، سوف تقوم الأمانة، من بين جملة أمور أخرى، بمعالجة المقترح المقدم أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المنعقد في 04 نيسان/إبريل 2019 والذي يقترح أن تتضمن الصفحة الرئيسية من أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت ثلاثة خيارات هي: 1) تقديم البيانات في الصيغة الرقمية الخاصة بنموذج تقديم التقارير؛ 2) تحميل نموذج تقديم التقرير المستكمل بصيغة برنامج وورد أو بصيغة PDF؛ أو 3) تحميل تقرير وطني.

62. فيما يتعلق بمنصة تبادل المعلومات، سوف تركز الأمانة على كيفية استخدام المنصة، مما يمثل إضافة للمناقشة المذكورة أعلاه بشأن الغرض من استخدامها.

63. فيما يتعلق بالمجموعة الاستشارية غير الرسمية من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، قدم الرئيس المشارك تقريراً خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف يفيد بأن هذا النشاط سيتم بنفس الأسلوب الذي استخدم لتطوير أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، وأن التركيز سوف ينصب على الأشخاص المرشحين ليكونوا 'نقطة اتصال' بشأن التقارير السنوية. وقد تُرك هذا الموضوع في يد أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، التي سوف تحيط المشاركين علماً بالتقدم المُحرز والخطوات المستقبلية.

64. فيما يتعلق بقاعدة البيانات التي يمكن البحث فيها، سوف تركز الأمانة على الاعتبارات الفنية والسياسية والمالية.

مهمة متكررة 2: سوف يتيح الفريق العامل المعنى بالشفافية وإعداد التقارير للمشاركين فرصة اقتراح إدخال تغييرات وتحسينات مستقبلية على منصة تكنولوجيا المعلومات لتحسين الشفافية وتيسير تنفيذ التزامات تقديم التقارير وتبادل المعلومات بموجب المعاهدة.

65. هذه مهمة متكررة، تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعنى بالشفافية وإعداد التقارير اقتراح أي تغييرات أو تحسينات في منصة تكنولوجيا المعلومات بوجه عام – بخلاف أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت ومنصة تبادل المعلومات – بناءً على استخدامهم لها. وفي هذا الصدد، فإن المشاركين مدعوون لتوجيه النظر إلى أي موضوع يتعلق بمنصة تكنولوجيا المعلومات أثناء اجتماع الفريق العامل المعنى بالشفافية وإعداد التقارير في 06 شباط/فبراير 2020، أو قبل ذلك، من خلال إرسال بريد إلكتروني إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

عنصر جدول الأعمال رقم 7: ولاية الفريق العامل المعنى بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين السادس والسابع للدول الأطراف

مهمة متكررة: سوف يعد الفريق العامل المعنى بالشفافية وإعداد التقارير مقترحًا لكي ينظر فيه المؤتمر السادس للدول الأطراف، والذي سوف يتضمن كحد أدنى العناصر الدائمة في جدول الأعمال والمهام المتكررة المبينة أعلاه.

66. سوف يقدم الرئيس المشارك مشروع مقترح لولاية الفريق العامل المعنى بالشفافية وإعداد التقارير أثناء الفترة بين المؤتمرين الخامس والسادس للدول الأطراف أثناء اجتماع الفريق العامل المعنى بالشفافية وإعداد التقارير المقرر عقده في نيسان/إبريل 2020.

الملحق 1

قائمة بجميع التعليقات والمقترحات المقدمة من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بشأن نماذج التقارير وأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت

(ANNEX A to the WGTR CO-CHAIRS' DRAFT REPORT TO CSP5 (ATT/CSP5.WGTR/2019/CHAIR/533/Conf.Rep)

مقدمة

1. من أجل تيسير إعداد التقارير، وافق المؤتمر الثاني للدول الأطراف على تقديم التقارير الأولية والتقارير الفعلية وأوصى بنماذج معينة تستخدم لتقديمها؛ وهذه النماذج متاحة من خلال الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة. أثناء عملية التحضير التي سبقت المؤتمر الثالث للدول الأطراف، تقرر ترك هذه النماذج دون تغيير لعدة سنوات من أجل توفير قدر من الاستقرار لجهود تقديم التقارير. لذلك، لم تُناقش هذه النماذج سواء أثناء المؤتمر الثالث أو الرابع للدول الأطراف. ولكن، بالنظر إلى الإشارات المتزايدة من جانب الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة إلى تعقيد هذه النماذج وبالنظر إلى قرب إدخال نظام تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، فقد تم تضمين استعراض لمدى فعالية ووضوح النماذج كمهمة محددة ضمن الولاية القانونية للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس للدول الأطراف (وهو ما أيدته الدول الأطراف خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف).

2. جرت مناقشة هذه المهمة خلال اجتماعي الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 31 كانون الثاني/يناير و 4 نيسان/إبريل. في أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 4 نيسان/إبريل أشار الرئيس المشاركون إلى أنهما سيقومان بإعداد قائمة بجميع التعليقات والمقترحات التي سوف تلقاها أو سوف يتلقاها فيما يتعلق بنماذج الإبلاغ وأداة تقديم التقارير على شبكة الإنترنت، وسوف يرفقان هذا القائمة بتقريرهما إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف. وفي تقريرهما بشأن اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 4 نيسان/إبريل، أشار الرئيس المشاركون أيضاً إلى أنهما، تيسيراً لهذا التبادل، سوف يفتحان باب المناقشة بشأن البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات في الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة في الجزء المقيد من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة، بالتعاون مع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، مع ترحيبهما بالتعليقات والمقترحات التي تقدّم من خلال البريد الإلكتروني إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة على العنوان info@thearmstradetreaty.org.

3. تمشياً مع التزاماتهما، قام الرئيسان بتلخيص جميع التعليقات والمقترحات التي تلقاها حتى نهاية حزيران/يونيو 2019. صنفت التعليقات والمقترحات بين التعليقات والمقترحات المتعلقة بالنماذج بصفة عامة والتعليقات والمقترحات المتعلقة تحديداً بـ قالب الإبلاغ الأولي وقالب الإبلاغ السنوي على التوالي. كما تفرق القائمة بين التعليقات والمقترحات الرسمية والتعليقات والمقترحات الموضوعية. التعليقات والمقترحات المتعلقة بالنماذج بصفة عامة

4. يعد وضع القوائم أهم القضايا الرسمية التي أثّرت. خلال المؤتمر الثاني للدول الأطراف، أيدت الدول الأطراف القوائم ولكنها أوصت فقط باستخدامها. لذلك، فإن الدول الأطراف غير ملزمة باستخدام القوائم للوفاء بالتزاماتها في تقديم التقارير. ويمثل هذا مشكلة لسببين على الأقل:

(1) السبب الأول يتعلق بعنصرين مترابطين ينبغي النظر إليهما في هذا النقاش، وهما إدخال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت ونية امتلاك قاعدة بيانات عامة يمكن البحث فيها لتتبع الاستعلام واستخراج البيانات. أولاً، تم إدماج القوائم في أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، حتى تضطر للدول الأطراف التي ترغب في ملء أو إكمال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت لتقديم تقاريرها إلى استخدام القوائم (على الرغم من أن لديها خيار تحميل تقاريرها من خلال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت بصيغ أخرى). ثانياً، سوف يتطلب وجود قاعدة بيانات عامة قابلة للبحث فيها، من حيث المبدأ، أن تقدم الدول الأطراف نفس أنواع البيانات بنفس الصيغة، لكي يمكن تجميع البيانات. ويعني هذا، فيما يخص قاعدة البيانات، أن البديل الوحيد لإلزام الدول الأطراف بإدخال بياناتها باستخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت (وبالتالي استخدام القوائم) هو أن تقوم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بإدخال البيانات المتلقاة يدوياً بالصيغ التي تناسب قاعدة البيانات.

(2) السبب الثاني الذي يدعو للقلق يتعلق بقابلية المعلومات للمقارنة. فطبقاً للمُبيّن في إجابات الأسئلة 1 و 22 من الوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية، فإن المعاهدة لا تفصّل صراحةً المعلومات التي يجب على الدول الأطراف تضمينها في تقاريرها السنوية، ولكن القوائم تمثل فهماً شائعاً - وليس التزاماً بموجب المعاهدة - للمعلومات التي ينبغي

أن تُضمّن الدول الأطراف كحد أدنى عند تقديم التقارير. وبضمن هذا حداً أدنى من قابلية المقارنة، إلا أن هناك قضايا أخرى تتعلق بقابلية المقارنة تتعلق بقالب الإبلاغ السنوي بصفة خاصة.

5. من التعليقات الموضوعية الهامة التي صدرت هو أن التفرقة بين الالتزامات والأسئلة الإلزامية والطوعية تستند إلى ركائز خاطئة. فالقالب يجعل الأمر يبدو كما لو كانت الدول الأطراف يمكنها اختيار الإبلاغ أو عدم الإبلاغ عن عناصر المعاهدة التي لا يلزم فيها النص الدول الأطراف باتخاذ تدابير، ولكنه يشجعها فقط على ذلك. إلا أن الدول الأطراف مُلزّمة بالإبلاغ عن جميع التدابير التي اتخذتها، بغض النظر عما إذا كانت تتعلق بالتزامات صارمة للمعاهدة أم لا.

6. ومن بين النقاط الموضوعية العامة الأخرى التي أثّرت فيما يتعلق بالقالبين أنه يجب النظر فيما إذا كان العمل في الفرق العاملة يجب أن ينعكس في القالبيين، مع الإشارة إلى الوثائق التي تمت الموافقة عليها.

7. النقطة الموضوعية الأخيرة التي أثّرت تتعلق باللغة المبهمة بشأن بعض العناصر، مثل ما يخص مسألة ما إذا كان التقرير يمكن أن يتاح للجمهور أم لا وصياغة بعض العناصر في صورة بيانات بدلاً من أسئلة مثل ما يتعلق بالسُمسرة في قالب إعداد التقارير الأولية. التعليقات والمقترحات المتعلقة بقالب الإبلاغ الأولي

8. كانت أهم النقاط المختلطة بين الرسمية والمواضيعية التي أثّرت فيما يتعلق بقالب تقديم التقارير الأولية تتعلق بطول القالب وافترض الامتثال الكامل في جوهره. يجب أن يكون القالب أكثر عملية وأن يتضمن صفحة غلاف تحتوي على أسئلة عامة ويتضمن أعمدة تحتوي على شرح. علق آخرون على أن الطول لا يمثل مشكلة وأن القالب يجب أن يكون شاملاً عند توجيه الأسئلة، حتى يمكن للدول الأطراف أن تحدد الفجوات في أنظمة المراقبة الوطنية لديها وأن تعالجها. وفي هذا الصدد، يمكن أن يمثل القالب أيضاً أساساً للتقدم بطلب إلى الصندوق الاستئماني الطوعي.

9. كان من بين النقاط الرسمية الهامة التي أثّرت فيما يتعلق بتقديم التقارير الأولية استخدام الأسئلة المفتوحة وليس الأسئلة المغلقة. أشار المشاركون في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى أن الأسئلة المغلقة تحصل عادة على إجابات أكثر ولكنها لا تتيح دائماً إدراج الفروقات الدقيقة والإجابات الشاملة. كذلك قد تحجم الدول عن تقديم تقرير أولي إذا كانت صيغة الأسئلة المغلقة تلزمها بالإجابة بـ"لا" عن معم الأسئلة، في ظل بذل جهود مستمرة للتنفيذ. ويمكن أن تنتج صيغة الأسئلة الأكثر انفتاحاً للدول شرح عمليات التنفيذ لديها على نحو أفضل. ومن هذا المنطلق قد يكون من المفيد فعلاً تضمين إشارة في القالب إلى أن الإجابة بـ"لا" يمكن (ويجب) تحديثها فيما بعد، حين تعتمد التدابير ذات الصلة.

10. يكشف الأخير أيضاً عن نقطة رسمية أخرى تتعلق بقالب الإبلاغ الأولي، وهي عدم وجود إشارة واحدة إلى اشتراط التحديث، ولا إلى عملية أو قالب للقيام بهذا.

11. كان من بين المقترحات الموضوعية التي طرحت استخدام عناصر دليل التنفيذ الأساسي الخاضع للنقاش في الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة في قالب تقديم التقارير الأولية.

12. كان من بين المشكلات التي أثّرت عدم التحديد في الأسئلة، مع اقتراح تصنيف الأسئلة الموجودة بالفعل.

13. كما أثّرت أيضاً عدد من النقاط الموضوعية المغلقة في قالب تقديم التقارير الأولية، مثل الأسئلة المتعلقة بتفسير مفهوم "الخطر الغالب"، والتدابير المتعلقة بالسُمسرة (التسجيل؟ التصريح؟) والمسائل المتعلقة بالمساعدة الدولية. التعليقات والمقترحات المتعلقة بقالب الإبلاغ السنوي

14. كانت أهم قضية مواضيعية أثّرت حول قالب تقديم التقارير السنوية تتعلق بوجود إمكانية في القالب للإبلاغ إما عن كمية الأسلحة المصدّرة والمستوردة أو عن قيمتها. وكما في حالة الإمكانية التي توفرها المعاهدة للإبلاغ إما عن الصادرات والواردات المصرح بها أو الصادرات والواردات الفعلية، فإن هذا يؤدي إلى جعل مقارنة بيانات الصادرات والواردات الواردة في التقارير السنوية ومطابقتها ضرباً من المستحيل. وفي هذا الصدد، من المقترح أن يناقش الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير كيفية معالجة هذه القضية، والتي يمكن أن تتضمن توصية الدول الأطراف بأن تبلغ عن نفس نوع البيانات إما الصادرات والواردات المصرح بها أو الصادرات والواردات الفعلية.

15. ومن القضايا الموضوعية المحددة الأخرى التي أثّرت بشأن قالب التقرير السنوي ما يتعلق بتصنيف أسلحة داخل الفئات الموجودة في القالب. ورأى البعض أنه قد تكون هناك حاجة لمزيد من الإرشادات أو لإرشادات جديدة.

16. بعد التعليقات على القوالب الموجودة بالفعل، أشير أيضاً إلى مقترح سابق باعتماد قالب لكي تبلغ الدول الأطراف من خلاله عن التدابير الفعالة التي اتخذتها لمعالجة تحويل الوجهة، نظراً لأن المادة 13 (2) من المعاهدة تحثها على ذلك. وقد قدمت الأرجنتين مثل هذا الاقتراح أثناء المؤتمر الأول للدول الأطراف. ولكن، يجب ملاحظة أن أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 08 آذار/مارس 2018، خلصت الدول الأطراف إلى أن قضية تحويل الوجهة شديدة التعقيد إلى درجة لا تسمح بالإلمام بها من خلال قالب لصيغة معينة ولذلك قرر الرئيسان المشاركان عدم تضمين هذا المقترح بعد ذلك في ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير وجدول أعماله. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدول الأطراف أيدت، خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف، النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، طبقاً للقوانين الوطنية أو الممارسات أو السياسات الخاصة بكل دولة: (1) تبادل الآراء على مستوى السياسات بشأن تحويل الوجهة في الفريق العامل الفرعي المعني بالمادة 11، التابع للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة؛ (2) تبادل الآراء خلال الفترة بين الدورات بشأن المعلومات المتعلقة بالسياسات والمعلومات التشغيلية ذات الصلة من خلال البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات الجاري تطويرها؛ (3) اجتماع غير رسمي بين الدول الأطراف المهمة (ويمكن أن يضم الدول الموقعة) لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه يجري التعامل معها أو سبق التعامل معها. وفي ضوء هذا النهج المكون من ثلاث مستويات، قد لا تكون هناك حاجة تطوير المزيد من قوالب إعداد التقارير.

آفاق المستقبل

17. وكما يشير تقريرهما عن اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 4 نيسان/إبريل 2019، فإن هذه القائمة يُقصد بها أن تكون أساساً لمناقشة محتملة بشأن القوالب وأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت في اجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير التي تلي المؤتمر الخامس للدول الأطراف. وبالنسبة لهذه المناقشة المحتملة، يدعو الرئيسان أيضاً المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، ومنهم المجتمع المدني، إلى الاستمرار في مشاركة تعليقاتهم ومقترحاتهم المتعلقة بالقوالب وأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت من خلال منصة تبادل المعلومات في المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة، أو من خلال إرسال بريد إلكتروني إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة على العنوان info@thearmstradetreaty.org.
